

الزايد العلم بانه يلزمها صومه فلو افطر نكل من مضان لزوما مع القضا
 كغارة اربع عشرة يوما عليه الجلال البلغيني وكالاول المصنعة
 في جميع ما ذكره اولاد عبيدها باجرة او غيرها لكن محله اذا لم توجد صفة
 مفطرة او صابغة لا يضرها الارضا والا فلا يجوز لها كما قال شيخ الاسلام
 الافطار بسببهم قال البلغيني واعا لزمتم الكفارة المستحقة واليمن
 اجيد المحج دم التمتع لان الدم من تامة اتصال المنافع اللازمة للمرض
 ولو افطرت المريضة او المسافرة بقصد الترخص وحده او مع الخوف
 على الولد ولا يقصد منها فلا كفارة عليها ثم ظاهر اطلاق المصنف
 لا فرق في جميع ما ذكر في الحامل والمرضع بين الحرة وغيرها لكن ينبغي
 تقييده بالحرة اما الرقيقة فينبغي ان تكون كالرقيق اذا فرضنا
 رمضان مع امكانه من غير عذر حتى دخل رمضان اخر هل تلزمه
 الفدية قال الاصمعي من قهر اليمن هذه ضريبة مالية لا يدخل الصرا
 فيها جبال والعبد ليس من اهلها ولا تجب عليه اذا اعتق قال بعض
 المتأخرين ينبغي فيه خلاف قريب من الخلاف في الشيخ العاجز
 عن الصوم اذا كان معسرا ثم ايسر والعبد اولى بعدم الوجوب لانه
 لم يكن من اهل وجوبها عند الافطار **والكفارة** اللازمة للحامل والمرضع
 المذكورتين **عن كل يوم مده** واحدا مما يجزي في الفطرة وان اختلفت
 الولد كما افاده كلام المصنف لانها بدل الصوم بخلاف العقيقة لانها بدل
 عن كل واحد وهو **طل وثلاث ابي** البخاري الذي يتصور بالصوم تصورا يسيرا
 اول كتاب الطهارة **بالعراقي** الذي يتصور بالصوم تصورا يسيرا
النسيح **والمسافر** **والطويل** يسير القصر وان حدثت بعد نية الصرا

مسافر طويل يسير
 نسيح
 مسافر طويل يسير

او علم

او علم انه يصل مقصده عقب افطاره كما هو ظاهر المصنف ان اخذ
 بعد ما اصبح صائما مقبلا بان لم يجاوز ما تجب مجاوزته في السفر الا بعد
 طلوع الفجر وكذا الوشك في ذلك كما هو ظاهر هذا الرخص لا يصار اليها الا
 بيقين **ينظر ان** جواز امن غير كراهة وقد يجب بشرط نية
 الترخص بالفطر كما ذكره البلغيني وغيره ليمتد بالفطر للمباح
 من غيره وقد يفهم قوله **ويقضان** اي وجوبا ما يجزه السبكي
 من تقييد جواز الفطر بالسفر بما اذرجي اقامة يقيني فيها بخلاف
 مويم السفر لان في تجوز فطره ابدان ازالة حقيقة الوجوب
 بخلاف القصد ونارعه الزركشي بانه يعطي حكم التيمم في لزوم القضا
 اذا لم يبق قبل رمضان الا لئلا يسهه انتهى لا يقال لانها لا يفتقر
 الفطر ابدان ازالة حقيقة الوجوب لانه اذا ما قام يصوم عنه وليه او يفتقر
 من تركته لانه ممنوع مما تقدم ان من فاته شيء من رمضان فان قبل كان
 قضايه بان لم يزل مريضا او مسافرا من اول شوال حتى ما لا يستدركه
 عنه بصوم او غيره ولو غلب على ظنه انه لا يعيش للقضا فهل يجوز له
 الفطر تردد فيه الا في عي قال بعضهم والظاهر عدم الجواز حينئذ
 ثم حيث لزم القضا من ذكر من الحامل والمرضع او المريض والمسافر فخره
 حتى دخل رمضان اخر فان اخره مع عدم تمكنه من قضاءه بان استمر
 عمره كالمرض والسفر والحمل والارضا حتى دخل رمضان اخر فلا شيء
 عليه وان اخره مع تمكنه منه بان زال عذره قبل رمضان الا في ترك
 القضا لدخوله اتم كما ذكره في شرح المهذب ولزمه مع القضا الكل
 يوم مدي يجرد دخول رمضان كما ذكره في شرح المهذب ايضا ويترك